

(ب) تعبئة موارد مرفق تخفيض الديون التابع للرابطة الإنمائية الدولية وذلك لمساعدة البلدان المستوفية للشروط من أقل البلدان نمواً على تخفيض ديونها التجارية، والنظر في آليات بديلة لاتمام دور ذلك المرفق.

٥٨ - ينبغي، وفقاً لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١٠)، تطوير وتنفيذ أساليب تحويل الديون المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية.

سادسا - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد لبرنامج العمل

٥٩ - من المهم أن تتوفر للأونكتاد، وهو مركز التنسيق المعني برصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برامج العمل على الصعيد العالمي، القدرة والموارد الكافية لمتابعة نتيجة استعراض منتصف المدة الشامل. ويشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام بقرارها ٩٨/٤٩ إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي إلى كفالة تمتع أمانة الأونكتاد بالقدرة الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة، فضلاً عن متابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.

١٠٤/٥٠ - دور المرأة في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٤/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ١٧٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وإلى جميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية، والقرارات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية،

وإذ تضع نصب عينيها نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عهد قريب،

وإذ تسلّم بالأسهام المهم الذي تقدمه المرأة في الأنشطة الاقتصادية وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تؤكد من جديد أن المرأة تساهم بقسط رئيسي في الاقتصاد ومكافحة الفقر عن طريق العمل المأجور، وغير المأجور في المنزل، والمجتمع المحلي ومكان العمل، وأن تمكين المرأة عامل حاسم في استئصال الفقر،

وإذ تسلّم بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العسيرة القائمة في العديد من البلدان النامية أدت إلى

(ج) وجوب دعم المجتمع الدولي للتدابير المتخذة في البلدان النامية بغية القضاء على الفقر ووجوب توفير موارد متزايدة من جميع المصادر الممكنة، العامة والخاصة في هذا الصدد.

خامسا - الدين الخارجي

٥٤ - تواجه كثرة من أقل البلدان نمواً مشاكل مديونية خطيرة ويعتبر أكثر من نصفها منكوباً بالدين. وتتطلب مشكلة الدين الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً جهوداً معززة في استراتيجية الدين الدولية. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدابير محددة لتخفيف عبء الدين وزيادة التمويل التساهلي، دعماً لاتخاذ تدابير مناسبة في السياسة الاقتصادية، ستكون حاسمة لإعادة تنشيط النمو والتنمية. وينبغي أن تستفيد البلدان المنكوبة بالدين من أقل البلدان نمواً من مخططات واسعة للإعفاء من الديون.

ألف - ديون ثنائية رسمية

٥٥ - (أ) حيث جميع المانحين الذين لم ينفذوا حتى الآن قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١١) على أن يفعلوا ذلك بإلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية أو تقديم إعفاء مساو له كمسألة ذات أولوية كيما تتحسن التدفقات الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للمتلق. وحث الدائنين الذين ما زالوا يحتفظون بهذه المطالبات، بما في ذلك الدائنون من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على اتخاذ تدابير مماثلة:

(ب) اعتماد تدابير لإجراء تخفيض كبير في الدين الثنائي لأقل البلدان نمواً، ولا سيما بلدان أفريقيا، في أقرب وقت ممكن؛

(ج) حث دائني نادي باريس على الاستمرار في تطبيق معاملة تساهلية للغاية بسرعة وبمروءة بموجب أحكام نابولي؛

(د) حث الدائنين من خارج نادي باريس أيضاً على اتخاذ تدابير مماثلة لتخفيف عبء الدين لأقل البلدان نمواً المنكوبة بالديون، بما في ذلك وضع برامج خاصة لتخفيض الدين وآليات إعفاء الدين.

باء - الديون المتعددة الأطراف

٥٦ - يتطلب علاج مشاكل الديون المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً، تشجيع مؤسسات بريتون وودز على إعداد نهج شامل لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلة فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، من خلال التنفيذ المرن للأدوات القائمة ووضع آليات جديدة إذا اقتضى الأمر. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع مؤسسات بريتون وودز على التعجيل بالنظر في الطرق الكفيلة بمعالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف. كما ينبغي دعوة المؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى النظر، في نطاق ولاياتها، في الاضطلاع بجهود مناسبة بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على حل مشاكلها المتعلقة بالديون المتعددة الأطراف.

جيم - الديون التجارية

٥٧ - (أ) حيث البلدان الداشة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تنتظر، في إطار امتيازاتها، في الاستمرار في المبادرات والجهود الكفيلة بمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجه أقل البلدان نمواً؛

التأنيث السريع للفقر، وخاصة في المناطق الريفية وفي الأسر المعيشية التي تعولها الإناث.

وإذ قدرك أن التمييز المستمر ضد المرأة وعدم حصولها على الفرص المتساوية مع الرجل في الوصول إلى التعليم والتدريب وعدم سيطرتها على الأراضي ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ومجالات الإنتاج الأخرى يعوق اسهامها الكامل في التنمية وفرصتها في الاستفادة منها.

وإذ تسلم بأن القطاع غير الرسمي مصدر رئيسي لتنظيم المشاريع ولتشغيل المرأة في كثير من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ ما لمنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من أهمية في تيسير النهوض بالمرأة في عملية التنمية.

١ - ترحب باعتماد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لإعلان^(١٣) ومنهاج عمل^(١٤) بيجين؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية^(١٥)؛

٣ - تدعو إلى التنفيذ العاجل لمنهاج العمل المعتمد في بيجين وكذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة؛

٤ - تؤكد أن تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مواتية وتفرضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ومناخ إيجابي للاستثمار ضروريان للإدماج الفعال للمرأة في عملية التنمية؛

٥ - تؤكد أيضاً أهمية وضع استراتيجيات وطنية بهدف التشجيع على الأنشطة المستدامة والانتاجية في مجال تنظيم المشاريع لاستدراك الدخل للمرأة المتضررة والمرأة التي تعيش في حالة فقر؛

٦ - تطلب إلى جميع الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في بيجين بإيجاد بيئة تمكين، وذلك، في جملة أمور، بإزالة كافة الحواجز التمييزية وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية من خلال أمور من بينها اعتماد السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتدابير والأحكام القانونية للهياكل الأساسية الضرورية الأخرى؛

٧ - تحث جميع الحكومات على أن تكفل للمرأة الحقوق والفرص المتساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية وعلى زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الائتمان بوضع الأسس اللازمة للممارسات الابتكارية في مجال الاقتراض، بما في ذلك الممارسات التي تؤدي إلى الجمع بين الائتمان والخدمات والتدريب للمرأة، والتي تتيح مرافق ائتمانية مرنة للمرأة، لا سيما المرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي والشابات والمرأة التي تعوزها إمكانية الوصول إلى المصادر التقليدية للضمانات الإضافية؛

٨ - تحث الحكومات على وضع وتعزيز منهجيات لإدماج منظور الجنسين في جميع جوانب عملية وضع السياسات، بما في ذلك وضع السياسات الاقتصادية؛

٩ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وسائر المنظمات المعنية بالأمر أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة ومنظورة ترمي إلى إدماج منظور الجنسين في صلب عملية تنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المعنية بالأمر على أن تمنح الأولوية لمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لكفالة إشراك المرأة بصورة تامة وفعالة في تحديد السياسات الإنمائية وتنفيذها، وذلك من خلال زيادة الإمكانات المتاحة للمرأة للوصول إلى الرعاية الصحية ورأس المال والتعليم والتدريب والتكنولوجيا، وبتوسيع نطاق اشتراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات؛

١١ - تحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على استعراض وتنفيذ سياسات تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة وصول نسبة عالية من الموارد إلى المرأة، لا سيما في المناطق الريفية والناحية؛

١٢ - تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على وضع نهج أكثر تماسكاً لدعم أنشطته المدرة للدخل للمرأة، وبصفة خاصة مخططاته الائتمانية؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بنداً فرعياً معنوناً "تعبئة المرأة وإدماجها بصورة فعالة في التنمية"؛

وإذ تشدد أيضا على أن حكومات البلدان النامية تضطلع بالمسؤولية الأولى عن تحديد وتنفيذ السياسات الملائمة لتنمية الموارد البشرية،

وإذ تدرك الدور الحيوي الذي يؤديه التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب في دعم الجهود الوطنية في مجال تنمية الموارد البشرية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين الهيئات والمنظمات التي تضمها منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة البلدان النامية على تعزيز تنمية مواردها البشرية، ولا سيما الموارد البشرية الأكثر ضعفا، وضرورة أن تواصل الأمم المتحدة منح الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تدرك الأهمية التي يحظى بها العنصر البشري في التنمية في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١١)،

وإذ تدرك أيضا أهمية منهج العمل الذي اعتمدته مؤخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(١٢) المعقود في بيجين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علمامع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية^(١٣)؛

٢ - تشدد على أنه ينبغي، في تنمية الموارد البشرية، اتباع نهج شامل محكم الإعداد ومتكامل يتضمن كأحد عناصره الأساسية منظور الجنسين ويراعي احتياجات كل البشر، ويضم المجالات الحيوية من قبيل السكان والصحة، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية، والإسكان، والاتصالات، والتعليم والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، فضلا عن مراعاة الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل في إطار بيئة تكفل فرص الحرية السياسية والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدل والإنصاف، وهي جميعا أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحديات التنمية؛

٣ - تشجع جميع البلدان على منح أولوية، لا سيما في ميزانياتها الوطنية، لتنمية الموارد البشرية في سياق اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

٤ - تشدد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية الخمسين تقريرا عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

١٠/٥/٥٠ - تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٤٢/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلا عن قراراتها د/١٨ - ٢/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تؤكد من جديد أن البشر هم محور جميع الأنشطة المتصلة بالتنمية، وأن تنمية الموارد البشرية هي وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تسهم في التنمية البشرية الشاملة التي توسع مجالات الاختيار المتاحة للبشر في تطوير حياتهم وتحقيق طموحاتهم، وأن هناك حاجة لإدماج تنمية الموارد البشرية في الاستراتيجيات الشاملة للتنمية البشرية التي تتضمن كأحد عناصرها الرئيسية منظور الجنسين، مع مراعاة احتياجات جميع البشر، وبخاصة احتياجات المرأة،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ومواتية تعزز التنمية البشرية في البلدان النامية وتشجع النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ تدرك أيضا أنه رغم أن القصد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، فقد يكون لبعض عناصر هذه البرامج أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، كما تدرك أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من تلك الآثار السلبية لدى وضع وتنفيذ هذه البرامج،

وإذ تشدد على ضرورة توفير الموارد الكافية لتدعيم قدرة حكومات البلدان النامية على تعزيز تنمية الموارد البشرية، سعيًا إلى تنفيذ برامجها وخططها واستراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية،